الأهداف الحقيقية للحرب الفاشية

د. بسام أبو عبد الله

لم نعتمد بعد سنوات سبع من الحرب، والعدوان على سورية على توصيف موحد لطبيعة هذه الحرب، وأهدافها، فقد ذهبت أغلبيتنا إلى اعتماد المصطلحات، والتوصيفات التي سوقتها لنا مراكز الأبحاث الغربية، أو وسائل الإعلام هناك من الأزمة السورية –Syrian cri ses، إلى الحرب في سورية، وليس عليها، إلى مصطلح الحرب الأهلية الذي أجبرنا جميعاً على تفنيده، والرد عليه باعتبار أن من شاركوا بها من السوريين هم إما مضللون وإما مدفوعون بالمال، أو مرتبطون بالخارج، وهذا ملف بحاجة لدراسة معمقة لاحقة من مختصين اجتماعيين، ونفسيين، وعلماء سوريين جامعيين للدخول بشكل أعمق في الأسباب والدوافع بعيداً عن إطلاق الصفات المبررة، أو التي لا تبرر ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقية بغية معالجتها مستقبلاً.

الحقيقة أن توصيف هذه الحرب ذهب أيضاً باتجاهين رئيسيين الاتجاه الأول أكد أن ما جرى هو «مؤامرة كونية» اشتركت بها مجموعة كبيرة من القوى العالمية، والإقليمية لضرب دور سورية الإقليمي والدولي، والمجيء بسلطة سياسية ونظام حكم جديد في دمشق مشابه تماماً لنماذج وظيفية موجودة في المنطقة مثل مشايخ الخليج، والأردن، وغيرهم، وهو أمر سيريح رأس إسرائيل، وداعميها العالمين، وينهي العقدة التي شكلتها سورية تاريخياً كداعم لمقاومة الشعوب، وحركات التحرر في المنطقة، والعالم، وما يؤخذ على أصحاب هذا الاتجاه أن القضية ليست «مؤامرة» كما يحلو لنا في الشرق أن نلقي كل شيء على هذا المصطلح الغامض، بل هي «مخطط» مرسوم، ومدروس، ومنشور إن شئتم، فالشرق الأوسط الكبير، ومن ثم الجديد خرائطه منشورة منذ تسعينيات القرن الماضي، وجرى إيضاحها بعد أحداث ١١ ايلول، وإعلان ذلك بشكل علني خلال حرب تموز ٢٠٠٦ على لسان كوندوليزا رايس، ولكن أصحاب هذا الاتجاه لا يربطون الأسباب الداخلية في سورية بمنهج تحليلهم بشكل علمي إذ يعتبرون أنه لا أسباب داخلية لما حدث، وإنما هناك عامل خارجي واضح لما حدث والحقيقة أن ذلك صحيح تماماً، ولكن الأسباب الداخلية هي بمنزلة «الحطب اليابس» الذي هيأ الأرضية اللازمة للخصوم والأعداء كي يشعلوه، ويستفيدوا منه في مخططهم من أجل تحقيق التدمير الممنهج الذي شهدناه في سورية ومحاولة تقسيم البلاد، وإلا فبماذا نفسر إشكالية الهوية التي ظهرت، وضعف الانتماء الوطني لدى البعض، والفرار من الجندية، والفساد المتزايد، وضعف المسؤولية، والارتباط والعمالة حتى مع العدو الإسرائيلي، والخيانات، والبيع والشراء في أوج الحرب بقضايا الوطن، والشهادة والتضحية.. الخ.

ما أريد قوله وأنا من أنصار هذا الاتجاه، أن ما اشتغل على سورية ومورس عليها هو شيء يحتاج إلى الكثير من التعمق، والبحث العلمي الدقيق والرصين، وأن الأسباب الداخلية كانت الثقوب التي تسلل منها المخططون، لإضعاف مناعتنا، وقدرتنا على مقاومة هذه الحرب، وهذا شيء يجب أن نعترف به بوضوح شديد دون أن نبرر تقصير أحد، وقد كان الرئيس بشار الأسد واضحاً جداً في ذلك عندما اعتبر في أحد خطاباته أنه لو كان بيتنا الداخلي سليماً لما حدث ما حدث في سورية.

أما الاتجاه الثاني فقد تبناه من أسموا أنفسهم «معارضة سياسية» ليشكل لهم منصة لتبرير تآمرهم على بلدهم، وترتيب أوراق مشروعهم السياسي الذي يديره الخارج، والذي كانوا فيه مجرد «كومبارس»، وواجهة لأهداف الخارج في الداخل، فقد ركزوا على شعاراتهم «الثورجية» كالحرية والكرامة والديمقراطية، من دون أن يمتلكوا في الممارسة أي كرامة، أو أن يكونوا أحراراً بحكم تبعيتهم لأجهزة الاستخبارات التي شغلتهم، أو ديمقراطيين باعتبار أنهم لم يقبلوا أي رأي آخر لا يجاري «ثورتهم» المزعومة، فسقطوا بأعين مشغليهم، وتم رميهم إلى مزابل التاريخ كغيرهم من العملاء، وهنا كي أكون موضوعياً، فإن هناك جزءاً من المعارضة الوطنية قد التقطت هذه اللحظة التاريخية، وقررت أن تكون جزءاً من النضال الوطني السوري مع احتفاظها بوجهات نظرها الخاصة بضرورات الإصلاح الواسعة في سورية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، ووجهات نظرها هذه لا تقتصر عليها وإنما تحظى بقبول واسع حتى لدى قيادات في الدولة السورية، وفي حزب البعث، والأحزاب السياسية، والتيارات الاجتماعية وهو ما يجعل مطالب الإصلاح مطالب وطنية لا ترتبط بلون سياسي أو إيديولوجي معارض، أو مؤيد، وإنما ترتبط بحاجات وطنية سورية لمواجهة تحديات المستقبل.

وإذا كنا كأغلبية سورية نؤمن بالحاجة للإصلاح من أجل مستقبلنا المشترك، ومستقبل أحفادنا، وأبنائنا، ومن أجل عدم منح أي كان حجة في المستقبل لتكرار ما حصل، لأننا سنبقى مستهدفين كما كنا في الماضي والحاضر والمستقبل، فإن هناك حقائق لابد من الاتفاق عليها كلها حول طبيعة هذه الحرب التي نخوضها، والتوصيف الدقيق لها ومنها:

١- هذه الحرب ليست أهلية، وليست داخلية، وإنما هي حرب فاشية بطبيعة القوى المنخرطة فيها من إخوان، وهابيين، متطرفين، اثنين، قوى هيمنة عالمية، قوى رجعية عربية.. الخ، وكذلك بطبيعة الممارسات الوحشية التي لم تعرفها سورية منذ ما قبل الاستقلال، أو منذ بداية القرن العشرين من تقطيع للأوصال، وحرق في الأفران، وأكل للأكباد، وشيّ للرؤوس وتنكيل بالجثث، ونبش للقبور، ووضع النساء في أقفاص حديدية، والقتل الجماعي، واستخدام البشر كفئران أنابيب في الهجمات الكيميائية المزعومة لتبرير العدوان وقصف المدنيين العزل في المدن عبر «حرب الهاون»، وقطع المياه عن دمشق، وتدمير البنى التحتية.. الخ، ومن ثم فإن التوصيف الدقيق لهذه الحرب هو أنها حرب فاشية، وكلنا يتذكر كلام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عندما شبه الحرب على هذه القوى الإرهابية الفاشية بالحرب على النازية.

٢- إن الدوافع الحقيقية لهذه الحرب الفاشية هو إضعاف سورية وعوامل قوتها، ومناعتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والعلمية، والثقافية، وما اغتيال العلماء السوريين وآخرهم العالم عزيز إسبر إلا انعكاس لهذه الحرب، ودوافعها، فصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية نشرت مقالاً قبل يومين أشارت فيه إلى أصابع الموساد الإسرائيلي عبر جماعاته التكفيرية الفاشية القذرة، وإذا أضفنا إلى ذلك أسماء علماء سوريين آخرين اغتيلوا خلال فترة هذه الحرب الفاشية، يتبين لنا الدوافع الحقيقية، ومن المستفيد.

٣- إن برامج الإصلاح مطلوبة دائماً، وهي حاجة وطنية سورية وليست بناء على طلب دولي، أو أممي، وهذه البرامج تحتاج لإرادة وطنية حقيقية، ولرجال دولة مؤمنين بوطنهم، وشعبهم وهو ما نحتاجه خلال المرحلة القادمة، ولن يتهاون السوريون بعد الآن تجاه المقصرين لأن التقصير، والإهمال، والتراخي سوف تعود لتجمع «حطباً يابساً» لمرحلة قادمة، وهو أمر يجب ألا يسمح به.

إن أهم عامل في عملية الإصلاح هو تغيير نمط التفكير، وطريقته لأنني على ثقة تامة أن هذه هي الخطوة الأولى باتجاه المستقبل.

جميل: الإصلاح الدستوري يبدأ بالتعديل وينتهي بالتغيير

| وكالات

اعتبر رئيس منصة موسكو المعارضة قدري جميل، أن الإصلاح الدستوري في سورية «سيبدأ بالتعديل وينتهي بالتغيير»، وأكد أن الغرب أمام حلين في سورية، إما الاعتراف بالهزيمة أو المكابرة، التي ستكبدهم خسائر كبيرة جديدة.

وأضاف جميل، خلال مؤتمر صحفي في العاصمة الروسية موسكو، وفق ما نقل موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: إن التغيير يجب أن تقره لجنة الإصلاح الدستوري التي أقرت في سوتشي، مشيراً إلى أن رأي منصة موسكو هو «تغيير الدستور».

وأفاد بأن منصته «مستعدة للحوار»، مشيراً إلى أنه «في الأخير سيتم الوصول إلى توافق».

وأوضح جميل، أن «تغيير الدستور يرتكز إلى ٣ نقاط، الأولى هي إعادة توزيع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة ومجلس الشعب، والثانية صلاحيات مجلس الشعب وطريقة انتخاب كل الجهات التمثيلية، والثالثة هي علاقة المركزية باللامركزية».

وبين جميل، أن سير الأمور في سورية «لم يعجب الإخوان المسلمين»، مشيراً إلى أنهم «انسحبوا من اللجنة الدستورية كونهم يزعمون أن كل المسار الذي تم اتباعه، ليس إلا لعبة ضد الثورة».

واعتبر أن انسحابهم من لجنة مناقشة الدستور هو انسحاب من «هيئة التفاوض»، مشيراً إلى أن «تمثيل الإخوان قليل جداً».

ولفت جميل إلى مسألة عودة اللاجئين إلى سورية وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية وقال: «موقفنا الرسمي من موضوع اللاجئين بأنه لا يجب على الغرب أن يستخدم هذا الموضوع لمنع الحل السياسي»، ودعا الحكومة السورية إلى إجراء لقاء مباشر مع جميع أطراف المعارضة.

كما اعتبر جميل، أن الغرب أمام حلين في سورية، إما الاعتراف بالهزيمة أو المكابرة، التي ستكبدهم خسائر كبيرة جديدة.

وقال، بحسب موقع «اليوم السابع» الالكتروني المصري: «لدى الغرب حلان في سورية، إما الاعتراف بالأمر الواقع أو المكابرة أي عدم الاعتراف».

وأضاف: إن «الخيار الأول هو الاعتراف بالأمر الواقع، ونتيجته ستكون تقليل الخسائر التي يتكبدونها»، مشيراً إلى أن الخيار الثاني هو «عدم الاعتراف بالأمر الواقع وتعظيم الخسائر السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يتكبدها الغرب».

وأشار إلى أن الخيار الثاني يسبب قلقاً وصراعاً داخل الأوساط الحاكمة في الغرب، والتي هي غير قادرة ذهنياً ونفسياً على التكيف مع الواقع الجديد.

وتابع: إن «السؤال حول صدق نوايا الأتراك يُطرح دائماً، ولكن في السياسة لا أحد يعمل بالنوايا».

وبشأن مناطق شمال شرق سورية، قال: «أكدنا منذ سنوات أننا نتفهم مخاوف أنصار «الإدارة الذاتية» حينما يطرحون الفيدرالية، لكننا لا نوافقهم لأن الفيدرالية واسعة على سورية ومضرة واقترحنا بديلاً وهي إدارة لا مركزية واسعة لأن التطور الموضوعي يتطلب ذلك وليست الأسباب السياسية».

واعتبر أن «المركزية المفرطة في سورية هي أحد أسباب الأزمة، لذلك هناك حاجة إلى توسيع الصلاحيات بين المركز والمناطق».

ليبيا تطلب عوناً روسياً على غرار سورية لإبعاد اللاعبين الأجانب

| وكالات

رأى العميد أحمد المسماري، المتحدث الرسمي باسم القائد العام للجيش الليبي، أن «ما حدث في سورية هو ما يحدث في ليبيا»، وأشار إلى أن الوضع لديهم يتطلب تدخلا روسيا لإبعاد اللاعبين الأجانب مثل تركيا وقطر وإيطاليا.

وقال المسماري، وفق وكالة «آكي» الإيطالية: إن «الدور الروسي في سورية تم بنجاح»، وأضاف: «بالحقيقة روسيا في سورية خاضت معركتين أو ثلاث معارك، المعركة العسكرية، والمرحلة الثانية وهي الأهم هي المرحلة الدبلوماسية والتي قادتها الخارجية الروسية»، معتبراً أن «روسيا لها دور بارز جداً في إبعاد الكثير من الدخلاء على السياسة السورية».

وتابع: «نثق كثيراً أن روسيا دولة عظمى وكلمتها ستكون مسموعة فيما لو تناقشت مع إيطاليا في هذا الجانب أو تناقشت مع تركيا أو قطر أو دول أخرى، مثل السودان، فيما يتعلق بتهريب الإرهابيين وإدخالهم إلى ليبيا».

وأكد المسماري بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن «القائد العام للقوات المسلحة الليبية خليفة حفتر يسعى دائماً إلى تطوير العلاقات مع موسكو».

وأشار إلى أن «التواصل مع موسكو سواء بالزيارات الرسمية المعلنة أو زيارة القطع البحرية أو حاملات الطائرات الروسية، وجد ترحيباً كبيراً جداً من الشعب الليبي، لأن الشعب الليبي يعلم أن المرحلة صعبة جداً وحساسة، ويريد حليفاً قوياً».

واعتبر المسماري، أن «ما حدث في سورية هو ما يحدث في ليبيا»، لافتاً إلى أن «الوضع في ليبيا يتطلب تدخلاً روسياً وتدخل الرئيس بوتين شخصياً، وإبعاد اللاعبين الأجانب مثل تركيا وقطر وإيطاليا بشكل مباشر».

المتحدث الرسمي باسم القائد العام للجيش الليبي العميد أحمد المسماري (عن الإنترنت)

ومطلع الشهر الفائت، قال وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو: إن هناك «إستراتيجية كولونيالية جديدة اختبرتها الولايات المتحدة بالفعل في العراق وليبيا والمتمثلة بدعم أي إيديولوجيات حتى الوحشية منها لإضعاف الحكومات الشرعية».

وختم المسماري حديثه، قائلاً: «نحن عسكرياً نتطلع إلى إعادة التعاون بشكل قوي جداً وإعادة العلاقات كما كانت بالخبراء، وكذلك نتطلع لتدخل سياسي روسي عن طريق الدبلوماسية الروسية في منع الدول الأخرى التي تتلاعب بمصائر الليبيين».

وكان نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، أكد في تموز الماضي، خلال اتصال هاتفي مع المبعوث الخاص إلى الأمم المتحدة إلى ليبيا، غسان سلامة، دعم الجانب الروسي لجهوده الهادفة إلى مساعدة القوى السياسية الليبية الرئيسية في الإسراع بتشكيل سلطة دولة فاعلة في ليبيا على أساس توافقي، بما يضمن وحدة البلاد وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

وتعاني ليبيا، منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام ٢٠١١، انقساماً حاداً في مؤسسات الدولة بين الشرق، الذي يديره البرلمان بدعم من الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، والغرب الذي تتمركز فيه حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، والتي فشلت في الحصول على ثقة البرلمان.

وتمكنت روسيا عبر وقوفها إلى جانب سورية في مكافحة الإرهاب من كسب احترام العالم بأنها دولة عظمى وذات مصداقية وتقف إلى جانب الدول المستضعفة وتسعى إلى احترام القانون الدولي والإنساني عبر تطبيقه، ولا يخفى دورها في وقف التدخلات الخارجية في سورية وفي الدفاع عنها في مجلس الأمن الدولي عبر استخدام الفيتو لمرات عديدة لمنع حدوث تدخل دولي في سورية على غرار ليبيا.

البلاد آخر ما يفكر به والأولوية لمصالحه الشخصية

نصر الحريري يعين شقيقه مستشاراً له وبراتب مجزٍ!

| الوطن- وكالات

كشفت مصادر معارضة، أن رئيس «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة نصر الحريري، يستغل منصبه لتأمين مصالح شخصية من بينها تعيين شقيقه مستشاراً له بعد خروجه من سورية، دون أن يملك أية مؤهلات، وأنه خصص له راتباً مجزياً.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة، عن مصدر في «الهيئة» تأكيده أن الحريري، أحدث منصبا لأخيه عبدالله، وأطلق عليه مسمى «مستشار»، من دون أن يأخذ موافقة أي شخص في «الهيئة»، كما نجح من خلال علاقاته مع الأتراك والسعوديين بتأمين إقامتين وسكن في عاصمتي البلدين.

وبحسب المواقع، غادر عبدالله مع إرهابيي مخيم اليرموك بجنوب العاصمة قبل شهور قليلة بموجب التسوية مع الحكومة السورية، والتي أفضت إلى إخراجهم من المخيم إلى شمال سورية، وفور وصوله إلى هناك تم تأمين طريق لخروجه إلى تركيا في اليوم نفسه، وهو ما عجز عنه قادة الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية الذين بقوا أياماً طويلة قبل دخولهم لتركيا. وأضافت المواقع: إن عبد الله «٣٤ عاماً» درس الطب البشري في جامعة دمشق، لكنه لم يكمل دراسته، وبعد أن بدأت الأزمة في البلاد عام ٢٠١١ انضم إلى ميليشيا «جيش أبابيل حوران» في جنوب دمشق، وبقي هناك حتى خروجه إلى محافظة إدلب.

وكان الجيش العربي السوري، تمكن أواخر أيار الماضي من تحرير مخيم اليرموك ومنطقة الحجر الأسود والجزء الجنوبي من حي التضامن من التنظيمات الإرهابية بعد أن حرر القسم الشرقي من حي القدم.

وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه: إن «المستشار الجديد، انتقل إلى مدينة الرياض وحضر الاجتماع الدوري للهيئة الذي يعقد كل شهر مرة في ٢٨ تموز الماضي، بصفة «مستشار لرئيس هيئة التفاوض». وأضاف المصدر: «أعضاء هيئة التفاوض عبروا عن سخريتهم من هذا القرار، متسائلين عن الإمكانيات التي يحملها الشاب دون غيره من السياسيين وأساتذة الجامعات الذين لم يجدوا أي مكان شاغر لهم في مؤسسات المعارضة، بل على العكس كثير منهم حورب وأقصي عن أي عمل سياسي».

ووفقاً للمصدر، فإن نصر الحريري تحول منذ فترة إلى ديكتاتور يستأثر بالقرارات لنفسه من دون الرجوع إلى أحد، كما أنه يزور البلدان ويلتقي الوفود دون أن يعلم أحد من أعضاء هيئة التفاوض».

وأكد المصدر، أن نصر الحريري أحدث شواغر لبعض أقاربه وأصدقائه، في «الهيئة» والائتلاف المعارض، كما اختار بعض أعضاء «لجنة مناقشة الدستور الحالي» على مزاجه الشخصي ومنهم المدعو حسن الحريري ممثلاً عن «ميليشيات الجنوب» وهو الذي لا يمت للأخيرة بأية صلة، كما دعا عدة أشخاص من عائلته لحضور مؤتمر «الرياض٢» وهم، العميد الفار عبدالله الحريري، والعقيد الفار زياد الحريري، وحسنة الحريري، وناصر الحريري.

وبالعودة إلى ميليشيات جنوب دمشق الذين تم إخراجهم إلى الشمال، كشفت المواقع المعارضة، نقلاً عن أحد القياديين في تلك الميليشيات، أن عبد الله الحريري كان في عام ٢٠١٧ ضمن الوفد التفاوضي عن الجنوب ومن الذين التقوا اللواء محمد محلا مرات عديدة، وفي عام ٢٠١٨ كان أحد أبرز ثلاثة أشخاص حضروا سلسلة مفاوضات مع الجانب السوري والروسي وهي التي أفضت إلى إبرام اتفاق إخراج الإرهابيين من جنوب دمشق إلى شمال البلاد.

بعد انتصارات الجيش.. بدء العد التنازلي لإعادة التبادل التجاري بين البلدين

عقد أول اجتماع سوري أردني لفتح معبر «نصيب»

| علي سليمان- وكالات

عقد أمس الأول اجتماع سوري- أردني في دمشق لمناقشة سبل إعادة التعاون والتبادل التجاري بين البلدين في ظل الانتصارات الميدانية التي حققها الجيش العربي السوري على الحدود. ويرى مراقبون أن ذلك يؤشر على بدء العد التنازلي لفتح معبر نصيب الحدودي الذي سبقه تزايد وتيرة التصريحات خصوصاً من الجانب الأردني حول إعادة عجلة التبادل التجاري بين البلدين. وتم عقد الاجتماع في مقر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وضم وفداً من الفعاليات الاقتصادية الأردنية في حين عن الجانب السوري شارك فيه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي ورئيس لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق وعدد من تجار سوق الهال وأصحاب الفعاليات التجارية السورية.

وأبدى رئيس الوفد الأردني، نقيب تجار ومصدري الخضار والفواكه سعدي أبو حماد رغبة رجال الأعمال الأردنيين بإعادة علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع سورية وفتح المعابر الحدودية ولاسيما معبر نصيب- جابر وتنشيط تلك العلاقات.

وخلال الاجتماع أكد الوفد التجاري الأردني حرصه على تنشيط عملية الاستيراد وتصدير الخضار والفواكه والمنتجات الصناعية السورية ودخولها إلى الأسواق الأردنية وفق الطرق القانونية المتبعة، مشيراً إلى المكانة المرموقة التي تحظى بها الصناعات والمنتجات السورية في الأسواق الأردنية ولدى المواطنين الأردنيين. وأكد حماد أهمية تنشيط عملية الاستيراد وتصدير الخضار والفواكه والمنتجات الصناعية السورية ودخولها إلى الأسواق الأردنية وفق الطرق القانونية المتبعة، مشيراً إلى المكانة المرموقة التي تحظى بها الصناعات والمنتجات السورية في الأسواق الأردنية ولدى المواطنين الأردنيين. ويشكل هذا الاجتماع بداية لصفحة جديدة من التعاون السوري الأردني التجاري والذي سيلقى برحاه على الاقتصاد الوطني ويساهم في عودة الحركة التجارية بين سورية ودول الجوار المتوقفة طوال سنوات الأزمة.

وضم الوفد الأردني نائب نقيب تجار ومصدري الخضار والفواكه الأردنيين محمود قطيل وأمين السر إبراهيم الصالحي وعدداً من أصحاب الفعاليات التجارية الأردنيين.

وفي وقت سابق، طلبت الحكومة الأردنية من شركات الشحن والتخليص المبادرة الأسبوع الماضي لصيانة مكاتبها وإعادة أطقمها في منطقة جابر الحدودية مع سورية بهدف الاستعداد لمرحلة «إعادة تشغيل المعبر».

وقبل ذلك كان رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، صرح بأن معبر نصيب سيعود للعمل قريبا، معتمداً بحسب جريدة «رأي اليوم» الإلكترونية الأردنية، على المعطيات المكتوبة التي قدمها وزير الخارجية أيمن الصفدي.

وشكلت الحكومة الأردنية لجنة فنية من مختصين في الجمارك والحدود تقوم بجولة في معبر جابر في نطاق الاستعداد لإعادة تشغيله. ووجهت وزارة الصناعة والتجارة الأردنية إشعارات للشركات المهتمة بالاستعداد لعمل قريب على معبر نصيب- جابر يسمح بعبور الشاحنات وتبادل البضاعة. وأعاد الجيش العربي السوري مطلع حزيران الماضي سيطرته بشكل كامل على معبر نصيب، الذي كان خاضعا لتنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة طوال بضع سنين من الأزمة السورية. ويقع معبر نصيب، بين بلدة نصيب السورية في محافظة درعا وبلدة جابر الأردنية في محافظة المفرق، وهو أكثر المعابر ازدحاما على الحدود السورية، إذ وصل عدد الشاحنات التي كانت تمر عبره قبل الأزمة السورية في ٢٠١١ إلى ٧ آلاف شاحنة يومياً.

وكان وزير النقل علي حمود، أكد في تصريحات صحفية مؤخرا، أن الطريق إلى المعبر الحدودي مع الأردن، المغلق بسبب الحرب منذ ٢٠١١، جاهز للاستخدام ودمشق تدرس إمكانية فتحه بعد أن استعادت المنطقة الحدودية، غير أن الحكومة السورية لم تتلق بعد طلب الأردن بذلك. وقال حينها: إن «الطريق أصبح جاهزا للتشغيل، بهذا الاتجاه وندرس إعادة فتح المعبر وتشغيله، وقد تم الانتهاء من كل القضايا التي كانت تمنع الوصول إلى هذا المعبر وأخذنا المبادرة لتجهيز الطريق وإعادة صيانته وإمكانية تجهيزه من أجل تشغيله».

عناصر تابعة للجيش السوري تنتشر في معبر نصيب الحدودي بعد تحريره من الإرهاب (رويترز – أرشيف)

برلماني تشيكي: انتصار سورية يتجاوز أراضيها

| وكالات

أعتبر رئيس اللجنة البرلمانية التشيكية للصداقة مع سورية ستانيسلاف غروسبيتش، أن الانتصار الذي يحققه الجيش العربي السوري والقوى الحليفة له على الإرهاب تتجاوز أهميته الأراضي السورية بكثير.

وبحسب وكالة «سانا» للأنباء، قال غروسبيتش في تصريح لصحيفة «بروستيفسكا برافدا» التشيكية: إن سورية «تعرضت لمؤامرة واضحة من الولايات المتحدة والنظامين التركي والسعودي و«إسرائيل» بحق حكومتها الشرعية وسيادة الدولة السورية"، مؤكداً أن «هذه المؤامرة أخفقت».

وشدد غروسبيتش على «أن الانتصار الذي يحققه الجيش العربي السوري والقوى الحليفة له على الإرهاب تتجاوز أهميته الأراضي السورية بكثير»، منوهاً بالدور الذي تقوم به روسيا في مساعدة سورية.

من جهة ثانية، قال رئيس اللجنة الأوروبية في البرلمان السلوفاكي لوبوش بلاها: إن إحياء ذكرى القصف الأميركي لهيروشيما اليابانية يكشف حقيقة الولايات المتحدة التي لا يمكن محوها من التاريخ رغم كل هذه الدعاية المجنونة التي يتم إنتاجها لتصوير أميركا كبلد محب للسلام.

وأضاف بلاها في تعليق له: إن «الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت السلاح النووي لقتل مئات الآلاف من اليابانيين في نهاية الحرب العالمية الثانية»، مشيراً إلى أنه «ما من أحد ممن تصوره الدعاية الغربية على أنه متوحش وعنيف قام بمثل هذا العمل، وإنما من قام بذلك هم الوحوش والقتلة والمجانين من المحافظين الأميركيين».